العنف في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، دراسة في الاسباب والافاق المستقبلية

أ.د قاسم علوان سعيد
dr.qassimlaw@gmail.com
كلية العلوم سياسية / جامعة تكريت

Violence in Post - 2003 Iraq: A Study of Causes and Future Prospects.

Prof. Qasim Alwan Saeed
College of Political Science / University of Tikrit

المستخلص / تعد ظاهرة العنف التي يعني العنف الغلظة والخشونة من الجرائم الاشد خطورة التي احتلت اهتمام المجتمع الدولي في وقتنا الحاضر، فهو من الظواهر المعقدة والمركبة والقديمة، عرفتها كل المجتمعات، ويبقى الفارق بين المجتمعات في اسباب اندلاع العنف ومستواه، وفي العراق أصبح العنف ملازم للمجتمع العراقي منذ نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١ والى الوقت الحاضر وبدرجات مختلفة، وكانت له اثاره السلبية نظراً لما يخلفه من خسارة أو أذى بالأفراد والممتلكات وخلقه حالة من القلق وعدم الاستقرار في المجتمع العراقي بممارسات تعد كلها غير اخلاقية وتتنافى مع حقوق الإنسان، وتقف خلف هذه الظاهرة عدة اسباب او تحديات منها داخلية تتعلق بسوء الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، واخرى خارجية ترتبط بدور العامل الاقليمي والدولي, ويعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ نقطة التحول في ظهور العنف في العراق بأنواعه المختلفة، بسبب التعمد الامريكي في عدم وضع خطة لبناء دولة عراقية ديمقراطية ذات مؤسسات، وترك الامور تسير وفقا لنظرية الفوضى الخلاقة ليصل العنف في العراق الى اقسى درجاته ويتسبب في قتل الالاف وتدمير البنى التحتية للدولة التي اصبحت عاجزة عن اداء دورها، لتعيش في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية تلازمها حالة انسداد ديموقراطي رغم محاولتها تجاوز ازمتها، ادت الى شعور المواطن العراقي بالإحباط والحقد على كل شيء مما هدد بانهيار المجتمع والدولة، فهيمنة السلطة ونزعتها للتسلط، قد قاد إلى انتشار العنف. **الكلمات المفتاحية:** العنف، العنف المضاد، المحاصصة، العدالة الانتقالية.

Abstract/ The phenomenon of violence, which means ruggedness and roughness, is considered one of the most serious crimes that

have occupied the attention of the international community at the present time. It is a complex and old phenomena, known by all societies. Its difference among societies lies in the causes of its outbreak and its level. In Iraq, violence has become inherent since the emergence of the Iraqi state in 1921 to the present. It has had its negative effects due to the loss or harm caused to individuals and property and its creating a state of anxiety and instability in Iraqi society through practices that are all unethical and contrary to human rights. Behind this phenomenon, there are several reasons or challenges, including internal ones related to the bad political, economic, social and cultural situation in Iraq, especially after 2003, and other external ones linked to the role of regional and international factor. The US occupation of Iraq in 2003 is the turning point in the emergence of violence in Iraq of all kinds and intensity because the occupier deliberately cancelled the existence of the former Iraqi state with no plan to build a democratic Iraqi state with institutions. The occupation also let things go according to the theory of creative chaos bringing the violence in Iraq to the most severe degree. Thousands of people were killed and the state's infrastructure destroyed leaving it unable to fulfill its role and leaving the country to live in a political, economic and social crisis that was accompanied by a state of democratic blockage despite its attempt to overcome its crisis. This led to the Iraqi citizen to feel frustration and hatred for everything. This posed a threat of the collapse of society and the state. The predominance of the authority and its tendency to control and the arbitrariness of its organs has led to a state of dissatisfaction, and the spread of violence widely and increasing social contraction towards it.

Keywords: violence,counter-violence, quotas, transitional justice.

المقدمة

يعد العنف أحد السمات البارزة في الحياة الانسانية ويقصد به استخدام القوة أو القسر من خلال استخدام أساليب ضغط متعددة منها معنوية أو مادية للتأثير على ارادة الآخرين واجبارهم على القيام بفعل معين، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بصورة عامة بنشأة المجتمعات البشرية ومثلت جزء من سلوك الافراد وتصرفاتهم وبدرجات تختلف حسب طبيعة تلك

المجتمعات ودرجة تطورها الحضاري وقدرتها على حل نزاعاتها بالحوار، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي والحضاري الذي مر به المجتمع الانساني والاثار السلبية للعنف الا ان كل ذلك لم يؤدي الى التخفيف منه بل ازداد قسوة وعدداً واتخذ اشكالاً متعددة, وتزايد الاهتمام في العقود الاخيرة بهذه الظاهرة من قبل الباحثين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بسبب الاثار والنتائج السلبية التي تترتب على انتشارها سواء كان ذلك على مستوى الدولة او المجتمع، اذ شهد العراق تنامي هذه الظاهرة وبشكل كبير وخصوصاً بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣وكانت ابرز مظاهر هذا النمو هي التفجيرات وعمليات القتل الفردي والجماعي واستهداف الاسواق وغيرها بغض النظر عن مذهب مكونات هذه المناطق سواء كانت سنية أو شيعية او من المكونات الاخرى بهدف الانتقام أو التصفية الطائفية ايماناً بايدلوجية متعصبة، وبناء على دعم اقليمي ودولي مما اسهم في تعزيز الاضطرابات والمشاكل الاجتماعية في العراق، التي انعكس قسم منها على العملية السياسية واداء النظام السياسي، اذ عانت العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣ من انسداد ديمقراطي وتحديات عدة على صعيد الممارسة وانعكس ذلك **على** المواطن العراقي الذي بدا يعاني من الإحباط والعنف مما هدد بانهيار المجتمع والدولة العراقية والوصول الى حالة اللادولة.

اهمية البحث: تنبع الاهمية من دراسته لظاهرة مهمة اثرت بشكل سلبي على الواقع العراقي وخصوصاً بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣،ودراسة الاسباب التي ادت الى انتشاره ليصبح مهدد لوجود الدولة بأفرادها ومؤسساتها،ناهيك عن دراسة الافاق المستقبلية لهذه الظاهرة.

مشكلة البحث: تمثل الاشكالية محاولة للإجابة على السؤال التالي لماذا ظهر العنف في العراق ؟ وماهي اسبابه ؟ رغم توفر كل المقومات الطبيعية والبشرية في العراق التي يمكن ان توظف من اجل الحد منه وتحقيق الاستقرار وبناء دولة المواطنة.

فرضية البحث:استندت الفرضية إلى رؤية مفادها ان الدولة العراقية تعاني من العنف نتيجة لأسباب داخلية وخارجية، ولم تعمل الحكومات المتوالية خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ الى معالجة اسباب العنف الحقيقية كوسائل للحد منه والقضاء عليه، مما ادى الى ترسيخ هذه المشكلة لتصبح جزءاً اساسياً من حياة الدولة ومجتمعها في العراق.

منهجية البحث: اقتضت طبيعة موضوع البحث ان تتم الاستعانة بالمنهج التحليلي النظمي لدراسة الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً بهدف الكشف عن اسبابها كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تاريخها وبالمنهج القانوني لتحديد الموقف القانوني لهذه الظاهرة.

هيكلية البحث: اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى المقدمة ومطلبين وخاتمة واستنتاجات، تناول المطلب الاول اسباب العنف في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، بينما تناول المطلب الثاني مستقبل العنف في العراق.

المطلب الاول: اسباب العنف في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ يعرف السلوك الانساني بانه النشاط الذي يصدر عن الانسان استجابة لمنبه معين، وقد تكون هذه الاستجابة حركية او عقلية (فكرية) او انفعالية، ويعتمد سلوك الانسان في ذلك على مبدأ الدافعية اي نوعية الموقف الذي يواجهه وطبيعة العوامل المؤثرة فيه [١], وتعد ظاهرة العنف بكافة انواعها في العراق من اكبر التحديات التي واجهت الحكومة العراقية، اذ اصبحت ظاهره مركبة وملازمة للمجتمع العراقي وبشكل يومي وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ وتقف خلفها جملة من الاسباب ومنها: **اولا: العوامل الداخلية** : وتتضمن العوامل الداخلية ما يلي:

١-الاسباب السياسية: تعد احد اسباب ما يعانيه العراق اليوم من عنف بسبب طبيعة التأثير السياسي على بقية الجوانب الاخرى، اذ إن اي تغيير في البنى التكوينية للمجتمع قد يحدث تغيرات في واقع النظام السياسي، كما ان القصور في بنية مؤسسات النظام السياسي العراقي الناشئ بسبب طبيعة التحول والياته والذي تم بفعل العامل الخارجي ادت الى لعب دور كبير في تغذية دورة العنف منذ عام ٢٠٠٣ وحتى وقتنا الحاضر نتيجة للتغيرات التي حصلت في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد اتخذت الاسباب السياسية اشكالاً منها:

-**الاستبداد السياسي:** عانت الدولة العراقية منذ نشأتها والى هذا اليوم من وجود مشاكل في بنائها، فاستمرار الاستبداد لعهود طويلة أدى إلى تربية وإنتاج أجيال تُجيد الطاعة للحاكم وانفراد الأخير بقراراته من خلال شيوع ثقافة الاستبداد التي تبرر احتكار السلطة من قبل الحاكم والخضوع المجتمعي له[٢], هذا الأمر تجذّر في المجتمع العراقي الذي لم يعرف قسم كبير منه معنى الديمقراطية بشكلها الصحيح، وانه قادر على الثورة على الحاكم المستبد، وعليه فحتى وإن تبنى العراق النظام الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣، فإنه لا يزال يفتقد الى الاسس الديمقراطية السليمة، والتي تصبح بموجبها الديمقراطية نظام متكامل للحياة، ومن

(١) خضر عباس عطوان، أحمد عبد الله ناهي، **السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية** (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص٢٠.

(١) احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ..والافاق المستقبلية، **مجلة السياسة الدولية**، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥ (العراق: ٢٠١٣), ص٢٢٦.

الجدير بالذكر ان العنف قد لا يرتبط بالضرورة بتغيير النظام السياسي فقط، انما يرتبط بمضمون هذا التغيير ومدى قدرة النظام الجديد على استيعاب الاوضاع الجديدة والتعامل معها والاستجابة للمطالب المقدمة اليه من الجمهور والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية[١].

أن تحسين جودة الحكم في العراق عبر آليات تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد يعد غاية اساسية من اجل الارتقاء بالدولة وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة , وبسط سلطة الدولة والسيطرة على الفساد مع توفير الحرية والمشاركة لجميع افراد المجتمع والتعامل بشفافية ونزاهة مع القضايا الوطنية من اجل خلق بيئة مثالية قادرة على تلبية متطلبات وحاجات المواطنين, وهذا بدوره يعزز العلاقات ما بين الدولة بمؤسساتها والمجتمع المدني التي بدورها تسهم في بناء دولة بناءة مستقرة وقادرة على مواجهة مشكلاتها من دون التأثير سلباً في تماسكها وقوتها [٢].

– **المحاصصة الطائفية في العملية السياسية:** ان التوافق والمحاصصة قد اصبحت اليوم جزء لا يتجزأ من سلوك بعض اعضاء الحكومة العراقية المتمسكين بمعتقداتهم الايديولوجية والفكرية، فتوزيع المناصب على اساس المحاصصة اصبحت هي الوسيلة التي تحقق المصالح الحزبية والشخصية الضيقة، ولم تعبر عن مبدا الشراكة الحقيقية، بل اصبحت حالة غير صحيحة تعرقل عمل مؤسسات الدولة الأخرى، بل ان اللجان البرلمانية في البرلمان العراقي قد تم توزيعها بين هذه الاحزاب والكتل لنصل الى محاصصة المحاصصة، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على الواقع الاجتماعي من خلال سعي كل حزب او كتله سياسية الى تغليب الصراع على الحوار كوسيلة لإقصاء الاخر وتحقيق الفوز في الانتخابات للوصول الى السلطة في العراق التي اصبح الوصول اليها يعني الوصول الى الثروة والجاه وفقاً للقوانين السائدة.

– **اختلال النسق الاجتماعي والسياسي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣:** ادى التحول السياسي في العراق والمتمثل بأسقاط النظام السياسي من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الى اجراء تغييرات جذرية في طبيعة وشكل النظام السياسي العراقي وطبيعة مجتمعه اذ تم الانتقال

(٢) نيفين مسعد عبد المنعم، **الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٥)، ص م-ه .

(٣) زينب علي مظلوم, تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد : دراسة تطبيقية على العراق,(رسالة ماجستير في الجغرافية, كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى,٢٠١٩),ص١.

(٤) قاسم علوان سعيد، معوقات اداء البرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٣٨، (كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٩)، ص٣٣٣

من النظام الشمولي ذو الحزب الواحد الى النظام البرلماني المتعدد الاحزاب، وتم وضع اتفاقية للعملية السياسية في ١٥تشرين الثاني ٢٠٠٣ وقعت بين مجلس الحكم الانتقالي وسلطة التحالف المؤقتة والتي تضمنت وضع قانون لإدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والاتفاقية الأمنية واختياراعضاء الجمعية الوطنية واعادة السلطة للعراقيين الى جانب تبني دستور دائم للبلاد(١). وقد ادى ذلك الى ان قسم من ابناء الشعب العراقي بعد عام ٢٠٠٣اصبح يعاني من الانتقالية اذ ان قيم وثقافة المجتمع العراقي قد مرت بمرحلة تغيير وانتقال فالقيم القديمة اصابها الاهتزاز، اما القيم الجديدة فلم تحظى بالاستقرار(٢). وقاد ذلك الى جانب عوامل كثيرة اخرى الى حالة من الاختلال في النسق الاجتماعي والسياسي، انعكس على قدرة النظام السياسي على الاستجابة للضغوط والمطالب وانعكست على بناء دولة المؤسسات والحصول على شرعية الاداء،فتبديد الميزانيات وانتشار الرشوة والفساد وعدم تقديم الخدمات وسوء ادارة الموارد الطبيعية وانتشار البطالة خلق شعوراً بالسخط والاستياء وعدم الرضا تمثل بأعمال العنف.

– **ضعف الثقافة السياسية والديمقراطية:** تعد الثقافة السياسية احد الادوات المهمة في بناء المجتمع السياسي والذي يكون اساسه اتفاق ابناء المجتمع على شكل العملية السياسية والتزام النخبة الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية مع التزام افراد المجتمع بالمقابل بقرارات هذه السلطة لتحقيق اهداف عامة، لذا فان هذه العملية تتم وفقا للثقافة الديمقراطية السائدة التي تشدد على الحوار والاعتراف بالآخر والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وتوسيع مدركات الافراد خارج اطار الولاء الضيق للثقافات الفرعية والاهتمام بالهوية الوطنية وتحقيق الاندماج الوطني وترسيخ قيم المواطنة وبناء الوحدة الوطنية(٣). ولقد ارتبط غياب او ضعف وجود ثقافة سياسية ديمقراطية بطبيعة النظم السياسية التي حكمت العراق خلال العقود الماضية اذ ان الاستبداد السياسي حال دون تطور هذه الثقافة من خلال الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية اذ يتوقف تماسك اي مجتمع انساني على فهم افراده لقيمه وقواعده المشتركة وهذا الفهم المشترك لا يكسبه الفرد منذ ولادته لكن يحصل علية خلال

(١) فراس عبد الرزاق السوداني، **نحو وعي دستوري عراقي، العراق، مستقبل بدستور غامض،** (عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص١٢٠.

(٢) ناظم نواف ابراهيم، **العنف السياسي في العراق المعاصر،** (بيروت: دار مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٥)، ص٧٣.

(١) نقلا عن عمر سعد مطلك، دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في ترسيخ قيم المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣,(رسالة ماجستير)غير منشوره، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠١٧، ص٩٢.

مراحل حياته المختلفة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية[١]، ان الكثير من القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٣، لم تتمكن من نشر ثقافة ديمقراطية قادره على توجيه سلوك الناخب نحو الاختيار الديمقراطي الحقيقي، بل على العكس نجد انهم عملوا على الاستمرار في توجيه هذا النوع من الاختيار على أساس التعبئة الآنية نحو مخرجات الانتماء الحزبي أو المذهبي أو القومي المتمركز ضمن حلقات مصالح الأطراف السياسية المشاركة في الانتخابات حصراً، ليتحول المشهد الانتخابي من الاستحقاق الديمقراطي إلى التفكير بالمنافع المتأتية من الوصول إلى السلطة[٢].

-**عدم احترام الدستور الى جانب الثغرات الدستورية التي فيه:** بالرغم من تأكيد الاحزاب والكتل السياسية في العراق على مبدأ علوية الدستور ووجوب احترام السلطات والفصل بينها، الا ان الواقع السياسي العراقي يشير الى عكس ذلك، فألى جانب عدم احترام بعض المواد الدستورية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي قد تتعارض مع مصالحهم، فان بعض الثغرات الدستورية التي كانت الاختلافات السياسية بين الاحزاب سبب في وجودها لم تتم معالجتها، كما ان الكثير من القضايا التي عالجتها النصوص الدستورية اثارت العديد من المشاكل وخصوصاً موضوع الفيدرالية والصراع على تقاسم السلطة بالصيغة الطائفية والاثنية وتوزيع الثروات والحدود وتطبيق المادة (١٤٠) كلها عوامل في تأجيج العنف في العراق[٣].

-**اسقاط الدولة العراقية وحل مؤسساتها قبل عام ٢٠٠٣:** لقد ارتبط العنف في العراق في جانب منه بالحالات الانفعالية الساخطة والملازمة للغضب والقلق بسبب سياسات الحكومة والمتمثلة في الحرمان النسبي من الحقوق، والذي قاد إلى حالة الاحباط لدى أعداد كبيرة من العراقيين وفقا لنظرية (الإحباط . العدوان) اذ عانى المجتمع العراقي من العنف قبل عام ٢٠٠٣ بسبب السياسات الحكومية الخاطئة للحكومات السابقة، اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد لعب الأمريكان دوراً كبيراً في تأجيج العنف في العراق من خلال ما قام به الحاكم المدني الامريكي (بو بريمر)، من تفكيك والغاء للبنية المؤسساتية للدولة العراقية القائمة منذ عام ١٩٢١ من خلال اصدار اكثر من (١٠٠) قانون منها حل الجيش العراقي السابق وتسريح مئات الإلف

(٢) صادق الاسود، **علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده،** (بغداد: دار الحكمة للطباعة، ١٩٩٠)، ص٣٤٧.
(٣١٠) همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام ٢٠١٨، **مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية** العدد١٦(العراق: ٢٠١٩)، ص٣٧.
(٤) شاكر عبد الكريم فاضل، العنف السياسي في العراق رؤية اجتماعية – سياسية : **المؤتمر العلمي الاول لكلية القانون،** جامعة ديالى، المطبعة المركزية، ٢٠١١، ص٤٩٤.

من المتطوعين في الجيش والشرطة وحل وزارة الإعلام والاستغناء عن خدمات منتسبيها, وقد أدت هذه القرارات إلى تعطل ما يقارب المليون عامل من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية وغيرها[١]، مما خلق جيشاً من العاطلين عن العمل الذين قام قسم منهم باستخدام العنف بهدف الضغط لتلبية متطلباتهم وحاجاتهم الاجتماعية المتعددة .

– **بنية الاحزاب والكتل السياسية العراقية والمنافسة السياسية بينها:** من المعروف ان نشأة الأحزاب السياسية العراقية لم تكن بعيده عن الاساس الشخصي والولاءات الفرعية لاسيما المذهبية منها من دون الاستناد إلى المبادئ والتنظيم الحقيقيين وهي ظاهرة تعود إلى مرحلة ما بعد قيام الدولة العراقية الحديثة أصلاً اذ وصفها المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني بأنها أحزاب تبغي العمل كمهنة من أجل الكسب النفعي وسرعان ما نجد البعض ينقلب على الحزب نفسه أن لم يحصل على ذلك النفع المُبتغى[٢]. كما شكلت بنية بعض للأحزاب والقوى السياسية العراقية، عاملاً من عوامل الصراع لكون معظمها قد ولدت في اجواء غير عراقية او نتيجة تيارات سياسية غير واضحة المعالم، وعلى الرغم من ان بعض قادة هذه الاحزاب قد عاشوا كمعارضة في الخارج فلم يتغلب ولائها وهويتها الوطنية على ولائها الى الخارج[٣]. بل ان بعض هذه الاحزاب تعد احد عوامل وجود الطائفية فالأوضاع بعد عام ٢٠٠٣ اوجدت احزاباً وتجمعات سياسية طائفية ومتناحرة عملت على ترسيخ حالة الانتماء باتجاه الفئوية والطائفية والانتماءات الضيقة التي جرت العراق نحو الصراع والاقتتال الداخلي بين مكوناته المختلفة[٤]. والى جانب ذلك فان هذه الاحزاب تعاني من ضعف استيعاب مفهوم الديمقراطية فهي واجهات لشخصيات طائفية او سياسية او عشائرية وقد انعكس ذلك على توجهاتها ببناء دولة المؤسسات وقدرتها على تجاوز اطرها المنغلقة بها على نفسها والقائمة على تحقيق مصالحها الحزبية. كما ان المنافسة السياسية بين هذه الاحزاب والتي اثارت من حيث طبيعتها ومساراتها اشكالية كبيرة قد انعكست على استقرار المجتمع العراقي فالتوازنات السياسية داخل العملية السياسية في العراق هي في واقعها غير مستقرة وتعاني من ازمة العمل

---

(١) حسناء ناصر ابراهيم , البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن, **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي** , العدد التاسع عشر, (العراق: 2009), ص٧١.

(٢) همسة قحطان، مصدر سبق دكره، ص١٢.

(٣) احمد شكر حمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، (دراسة في المفهوم والاسباب)، **مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية**، العدد ١٢(العراق: ٢٠١٨)، ص٥١.

(١) اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق، مشاهد الاستمرار والتغيير، **مجلة المستقبل العراقي**، العدد (٢)، (بغداد:٢٠٠٦)، ص٥١.

السياسي استنادا الى طبيعة العلاقة ما بين تلك الاحزاب، لان هذه الاحزاب واهدافها كانت مجرد وسيلة للحصول على مناصب داخل مؤسسات النظام السياسي تدر عليها الاموال لتعزيز نفوذها(١). وبالتالي اصبح اي خلاف بين هذه الاحزاب والكتل ينعكس بشكل عنف وتفجيرات على الشارع العراقي يذهب ضحيتها الابرياء.

- **ظهور الأيدولوجيات المتطرفة:** تعد الوسطية والاعتدال من اهم صفات الحضارة الاسلامية، الا ان ذلك لم يحول دون ظهور حركات متطرفة اتخذت من الاسلام شعارا لها، بسبب طبيعة العلاقة بين التطرف وثقافة الشعوب الإسلامية التي هي ثقافة بدوية متوارثة ومنها ما يتعلق بأنظمة الحكم واستبدادها التي وفرت البيئة الخصبة لنمو التطرف الديني(٢).

وفي العراق فبعد فتح باب تشكيل الاحزاب السياسية بعد التحول السياسي، فقد ظهرت بعض الاحزاب والحركات السياسية الاصولية اتسمت أيديولوجيتها بالطابع الديني المذهبي وقد انعكس ذلك على سلوكها السياسي من خلال نظرتها العدائية تجاه من يختلف عنها في الراي، كما ان هذه الحركات قد سعت الى جعل الثقافة السياسية العراقية وعاءً يحمل المنظومة الفكرية لهذه الايدولوجيات(٣). وبالمقابل فقد دخلت الى الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تنظيمات عالمية مثل (تنظيم القاعدة وداعش) وهي تحمل فكراً ايديولوجياً متعصباً قائم على التكفير واستخدام العنف والارهاب لتصفية الخصوم مستفيدتاً من احتلال القوات الامريكية للعراق بحجة محاربة المحتل ومن يتعاون معه، وقد ادى ذلك الى ضرب البلد بموجة من العنف اختلطت فيها الاوراق بين ما هو ديني وسياسي راح ضحيتها الالاف من المدنيين والعسكرين ممن لا ذنب لهم الا انهم ابناء العراق وقد التحقوا في وظائف حكومية للحصول على ادنى متطلبات الحياة ومن الدير بالذكر ان المحتل الامريكي قد عمل على دعم بعض هذه التنظيمات المتطرفة ما بعد عام ٢٠٠٧، كوسيلة لنشر العنف ولتخفيف الضغط عليه من المقاومة العراقية، بعد ان اضطر الى التفكير جدياً بالانسحاب من العراق بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت به.

٢- **الاسباب الاقتصادية:** من المعروف ان هناك علاقة بين تردي الاوضاع الاقتصادية وبين العنف اذ ان تردي اوضاع افراد المجتمع والشعور بالحرمان يقود الى الاحباط وخيبة

(٢) احمد فاضل جاسم، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٨.
(٣)عبد الخالق حسين، اسباب نشوء الحركات المتطرفة، **الحوار المتمدن**، العدد ٨١١ (- ٢١ / ٤ – ٢٠٠٤).
(٤) شاكر عبد الكريم فاضل، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٣.

الامل واليأس وكل ذلك قد يثير لديهم نزعة عدوانية مدمرة تدفعهم الى تبني اعمال عنف [١].

ومن الاسباب الاقتصادية للعنف هي: – **الفلسفة الاقتصادية للدولة:** رغم الانفتاح الذي مر به العراق على العالم الخارجي بعد عام ٢٠٠٣, الا ان النظام السياسي العراقي لم تكن لدية رؤية واضحة لطبيعة الفلسفة الاقتصادية التي يجب اتباعها والتي تؤدي الى الانتقال بالعراق من بلد يعاني من المشاكل الاقتصادية الى بلد متطور اذ نجد ان معظم التشريعات الاقتصادية تعاني من التناقضات، كما ان الاعتماد على رؤية واحدة تستند الى توقيع المزيد من عقود النفط في التنقيب والاستخراج والتصدير مما قاد الى تعميق الطبيعة الريعية والاستهلاكية وغير الانتاجية للاقتصاد الوطني العراقي كما ان القطاع الزراعي والصناعي فيه مهمل[٢].الى جانب عدم الاهتمام ببقية القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والقادرة على استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل بدلاً من توجههم الى الانضمام الى الجماعات الارهابية، كما ان القطاع الخاص يعاني من عدم الاهتمام وفقاً لتشريعات تؤدي الى ان يلعب دوره في تنمية الاقتصاد الوطني العراقي،اذ ان انحسار دوره في النشاطات الوسيطة والتجارية, واعتماده على ما تقدمه الدولة من دعم في مجال الإعفاءات الضريبية والكمركية وفي مجال تزويده بمختلف مصادر الطاقة قد ادى الى هامشية دوره، وقد أدى ذلك إلى ضعف قدراته التنافسية ومحدودية دوره في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العاطلين عن العمل[٣].

– **تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري على مستوى الادارات المحلية والمركزية** : يعتبر ملف الفساد في العراق من أعقد الملفات منذ العام ٢٠٠٣، اذ انه لا يقل اهمية عن خطر الإرهاب، وذلك لتورط مجموعات عدة فيه ما جعل الأمر شائكاً وملتبساً على السلطة التنفيذية ومؤسسات النزاهة [٤].اذ بلغت خسائر العراق من العام ٢٠٠٣، جراء الفساد الإداري والمالي، مئات مليارات الدولارات، ليصبح العراق من أكثر الدول فساداً في العالم[٥]، وقد شرّع البرلمان العراقي عام ٢٠٠٥، مجموعة قوانين وانشأ عدة مؤسسات لمتابعة ورصد مكامن الفساد في دوائر الدولة العراقية ومكافحته ، الا ان تلك اللجان والهيئات لم تؤدي الى الحد من هذه

(١) زاهر ربيع محمد مصدر سبق ذكره، ص٤٩٩.
(٢) احمد فاضل جاسم، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٨.
(٣) حسن لطيف كاظم، البطالة في العراق، المظاهر والآثار وسبل المعالجة، **مجلة دراسات اقتصادية**، بيت الحكم (بغداد: 2009)، ص٢٧.
(١) عبد القادر الجنابي، **فضائح الفساد في العراق** https://www.alarabiya.net/ar/2019/09/24
(٢) رستم محمود، **حكاية الفساد في العراق، المؤسسات المعطولة**، تاريخ التصفح 24 /9/ 2019 https://www.alhurra.com/a/

الظاهرة التي تحولت الى آفة تعيق تحقيق تقدماً في البلاد وتمس حياة الفرد العراقي في مستويات معيشته بدءاً من الخدمات مروراً بالفقر والبطالة المتصاعدة مما ادى الى تأجيج الصراعات والعنف(١).

– **احتلال داعش الارهابي وعدم اعادة اعمار المناطق المحررة:** قام داعش الارهابي بأحتلال عدد من مناطق المحافظات العراقية وكانت هناك عدة اسباب لظهوره منها ما تعلق بالتقصير الحكومي في تقديم الخدمات وتلبية المطالب، ومنها ما تعلق بالفساد الذي نخر المؤسسة الامنية ودوائر الحكم المحلي مما ساهم في تأجيج الصراعات والعنف(٢). كما ان داعش الارهابي قام بانتهاكات فضيعة ضد سكان هذه المناطق اذ لعب دوراً كبيراً في تأجيج العنف الطائفي في العراق وتهجير اعداد كبيرة من ابناء هذه المناطق، ونزوح عدد كبير من الناس من مناطق سيطرة داعش الى مناطق اخرى اكثر امناً في العراق او الهجرة الى خارج البلد(٣), مما خلق ازمة سكن بعد تحريرها وعودتهم اليها والى جانب ذلك يؤشر اخفاق كبير من الحكومة فيما يتعلق بملف التعويضات وعودة النازحين، اذ ان التأخير في حسم هذا الموضوع وقلة الاموال المخصصة له دفع قسم منهم الى الشعور بالإحباط والرغبة في الانتقام في ضل عجزه عن توفير لقمة العيش، مما ادى الى نشر العنف.

– **البطالة:** تعد البطالة في العراق واحدة من المشاكل المعقدة التي يعاني منها المجتمع العراقي , فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني، وعجز الدولة عن استيعابها وفقا لخطط تضعها وزارة التخطيط ، مما أدى الى تبديد احد مصادر ثروة البلد من خلال تهميش جزء مهم من قوة العمل العراقية واخراجها من العملية الاقتصادية واتجاه قسم من هذه القوة الى تعاطي المخدرات وجرائم القتل والسرقة والعنف المرتبط بالقسوة وبروز بطالة المتعلمين بدلا من بطالة الأميين الى جانب استخدام الحكومة لأساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين كما حصل في كل مظاهرات المطالبة بمكافحة الفساد والمظاهرات التي قادها حملة الشهادات العليا يوم ٢٤/ ٩/ ٢٠١٩، ومظاهرات ثورة الشباب العاطلين عن العمل في ساحة التحرير في بغداد وعدد من المحافظات يوم ٢٠١٩/١٠/١ وتم مواجهتها بالعنف وراح ضحيتها عدد كبير من الشهداء والجرحى بسبب الاحباط واليأس والفساد وسوء ادارة البلد، ورفع سقف مطالبهم

(٣) زاهر ربيع محمد، مصدر سبق دكره، ص١٢.
(٤) المصدر نفسه، ص٢.
(٥) هوازن خضر محمود، ظاهرة التهجير في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الاسباب والنتائج، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل ,٢٠١٧, ص٣٤.

والاستماته في تحقيقها، وقد ادت هذه التظاهرات الى اسقاط حكومة السيد عادل عبد المهدي وتولي السيد الكاظمي بدلاً عنه.

٣- **الاسباب الاجتماعية والثقافية:** تسعى المجتمعات من خلال نظامها السياسي الى تحقيق اعلى مستوى من التلاحم والاندماج والاستقرار بين عناصرها المختلفة وذلك عبر تسوية التناقضات القائمة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، أما المجتمعات التي عجزت عن التحكم في الصراعات القائمة فيها فقد اصبح العنف وسيلة شائعة في العمل السياسي لحسم الخلافات(١). ومن العوامل الاجتماعية المحركة للعنف في العراق هي:

- **التباين في التكوين القومي:** لا تخلوا وحدة سياسية من وحدات عالمنا المعاصر من وجود اقليات قومية، فالمجتمع العراقي يتكون من عدة جماعات عرقية (قومية) واثنية، ومذهبية فضلا عن الجماعات الحضرية والريفية التي دأبت على التعايش السلمي خلال التاريخ(٢). الا ان ذلك لا ينفي ان العراق عاني نوعاً ما من ضعف التجانس الاجتماعي، فمثلا وبالنظر الى التاريخ الطويل للعلاقة مع الاكراد طوال عمر الدولة العراقية الحديثة، وقد جسدوا تلك الرغبة في استفتاء الانفصال عن العراق يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧ (٣) لقد ادت السياسات الحكومية القائمة على عدم احترام هذا التنوع الى جانب عدم محاولتها ايجاد صيغ ارضائية تؤدي الى احتواء هذه الاقليات مع احترام خصوصياتها من خلال تلبية متطلباتهم وتعميق الاعتزاز بالهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية، ادت الى ان تكون هذه السياسات احد اسباب العنف في العراق.

- **وسائل الاعلام:** تلعب وسائل بمختلف اشكالها دوراً كبيراً في التأثير في الناس سلباً أو إيجاباً، فالإعلام الموجه بكل وسائله المتاحة ومنها إذاعة وتلفزيون وسينما وصحافة، والإنترنت وألعاب الكمبيوتر والهاتف المحمول من الوسائل التي اصبحت تلعب دوراً كبيراً في التشجيع على العنف المجتمعي وخصوصاً في المجتمعات التي تتوفر فيها الظروف الملائمة لذلك، اذ تقوم بقلب الحقائق وتغييرها والتأثير في الناس وتغيير اتجاههم نحو قضايا معينة من خلال توظيف الديمقراطية أو الدفاع عن حقوق بعض الشرائح الاجتماعية او القيام بتغيير قيم اجتماعية لتصبح مقبولة بمرور الزمن(٤). وكان لقسم من وسائل الاعلام دوراً في نشر

(١) د. صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص٥٩٤.
(٢) ناظم نواف ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.
(٣)علي طاهر حمود،**النخبةالكردستانية:الدولة،الهوية،المواطنة**(الاردن،مؤسسةفريدريش ايبرت،٢٠١٩ص١
(١) دراسة عن آثار العنف في وسائل الإعلام، ٣٠ /٩ /٢٠١٩ / ttps://ar.wikipedia.org/wiki

العنف في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، فالمشاهد العنيفة التي تناولتها سائل الاعلام بأنواعها المتعددة ساهمت في التشجيع على العنف والتطرف(١). ولأهمية هذه الوسائل بدأت التنظيمات الإرهابية وخصوصاً تنظيم داعش الإرهابي باستغلال الإعلام لعرض خطابه التكفيري وخلق مناخ للصراعات الدموية ، وخلق حالة من العنف الذهني لدى المتابع كمقدمة للعنف المادي وهذه التنظيمات الإرهابية تهدف الى زرع الخوف بين أبناء المجتمع واستمالة البعض منهم عن طريق فتاوي التكفير، وبأسلوب أعلامي مشحون بالكراهية ضد الآخر فالإرهابيين عادة يحاولون تأكيد وجودهم من بعدد الضحايا ووسيلتهم هي بذلك وسائل الإعلام (٢).

– **مأسسة السلطة طائفياً واثنياً:** لم يكن لدى المحتل الامريكي او الطبقة السياسية في العراق مشروع متكامل لبناء دولة المؤسسات العراقية، فأما المحتل فالتاريخ يشير الى ان المحتلين لن يبنوا دوله مؤسساتية في مناطق احتلالهم، وهذا ما اثبتته سنين التواجد الامريكي في العراق ، اذ كان هدفه اعادة هيكلة الدولة العراقية الى كيانات صغيرة على اسس طائفية وعرقية ومذهبية ودينية وعشائرية، كما اوجد المحتل بنى سياسية تعتمد السمات الاثنية – الطائفية من خلال استخدام تصنيفات بدائية للهوية الجماعية، عرب / كرد، شيعة / سنه لتكون اساس لتنظيم وتقسيم السلطة في العراق كما حصل في مجلس الحكم الانتقالي ٢٠٠٣ والمبني على اساس المحاصصة وفقاً للنسب السكانية للطوائف في العراق(٣). والى جانب ذلك فقد برز الى السطح دور الانتماء القبلي والعشائري، ففي ضل وجود الدولة الضعيفة وسيطرة الجماعات المسلحة على الشارع اصبح الانتماء للعشيرة والمذهب هما الوسيلة لحماية الفرد في المجتمع.

اما الطبقة السياسية فقد وجدت في ترسيخ بعضها للانقسامات المجتمعية والطائفية وبروز الولاءات الفرعية في مؤسسات الدولة العراقية وسيلة لتحقيق مصالحها وقد ترتب على ذلك اذ اصبح الولاء للطائفة بما يوفره من مكاسب امنية ومادية في ضل ضعف الدولة وعدم قدرتها على ادائها لوظائفها مقدماً على الولاء للوطن.

– **الامية:** تعرف بانها عدم القدرة على قراءة وكتابة جُمل بسيطة في أي لغة، ولأساسيات القراءة والكتابة وليست للمستويات المتطورة منها(٤). وعلى الرغم من ان العلم وسيلة لمحاربة

(٢) حسن سعد عبد الحميد،دور الإعلام في الترويج للعنف وسط الشباب،٣٠ /٢٠١٩/٩ democraticac.de/
(٣) حسن سعد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره .
(١) نقلا عن شاكر عبد الكريم فاضل، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٤.
(٢) الامية / ٢٥ /٢٠١٩/٩ https://ar.wikipedia.org/wiki

الفكر المتطرف ونشر السلام، فان العراق اليوم يعاني اليوم من انتشار الامية بشكل كبيرا جدا، بسبب الحروب وعدم تمكن الطلبة من الوفاء بمستلزمات الدراسة فضلا عن صعوبة توفر الدخل اللازم لإبقائهم وأسرهم على قيد الحياة الى جانب جهل بعض اولياء الامور وابنائهم بأهمية التعليم وعدم وجود مدارس اذ يحتاج العراق اليوم الى الاف المدارس، اذ وصلت نسبة الامية الى درجات مرتفعة انعكست بشكل كبير على الواقع المجتمعي من خلال انتشار تجارة المخدرات بسبب الجهل والرغبة في الحصول على الربح السريع لتلبية المتطلبات العائلية، الى جانب اتشار اعداد كبيرة من المتسولين في الشوارع من الاطفال التاركين مدارسهم، والذين كانوا صيداً سهلاً للمجاميع الارهابية بسبب ضعف وعيهم، وبذلك كان للامية دور في انتاج المجاميع الارهابية ونشر العنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ثانياً: الاسباب الخارجية وتشمل :

١-**الدور الامريكي:** قامت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بشن حرب على العراق في ٢٠٠٣/٣/٢٠ ضمن خطة عسكرية سميت (الصدمة والترويع) وبدون موافقة الامم المتحدة ومجلس الامن والتي قادت الى احتلال هذا البلد بعد سلسلة من المؤامرات والخطط والبرامج الامريكية بعيدة المدى بدأً بالدفع بالعراق الى الدخول في الحرب العراقية الايرانية الى تسهيل احتلال الكويت وحرب تحريرها الى الحصار الاقتصادي والذي استمر لمدة اكثر من عشر سنوات افتقد الشعب العراقي فيها كل مقومات الحياة الاساسية ليتم احتلال العراق في ٢٠٠٣ وليبدا تطبيق المشروع الامريكي من العراق باتجاه منطقة الشرق الاوسط، وتعيين الرئيس الامريكي (جورج دبليو بوش) المبعوث الشخصي له (بول بريمر) الى العراق كحاكم مدني[١].

وقد عمل الامريكيان على توفير بيئة مناسبة داخلية لظهور جماعات مسلحة متطرفة كان لها دور في نشر العنف في العراق من خلال تصفية بعضها البعض لتحقيق مصالح طائفية، وما رافق ذلك من احداث دموية، وترويع واعتداء على المدنيين وحصار للمدن والمداهمات والاعتقالات العشوائية، والاستخدام المفرط للقوة، وبذلك شكل الاحتلال الامريكي المحرك الاساسي للعنف والمغذي لعوامل استمراره في العراق.

٢-**دور القوى الاقليمية:** افرزت التغييرات الجذرية التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣الكثير من المخاوف لدى الدول المجاورة، فلجأت الى التدخل في العراق وادارة الامور

(١) لمزيد من التفاصيل انظر بول بريمر، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدا مرجو**، ط١، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦)، ص١١.

لصالحها، اذ لعبت هذه القوى دوراً في نشر العنف في العراق وتكريس حالة عدم الاستقرار بهدف تحقيق مصالحها مستفيدة من اسقاط الدولة العراقية من قبل الولايات المتحدة الامريكية اذ ان جيران العراق عدوه ساحة منازلة لمصالحهم دون أي اهتمام من الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلهم شركاء اصلاء في سياسة الفوضى الأمريكية في العراق(١).

المطلب الثاني: مستقبل العنف في العراق

اولاً: مشهد استمرار الوضع الراهن المقترن باستمرار العنف يمثل هذا المشهد استمراراً لحالة عدم الاستقرار ومن ابرز مظاهره هو العنف، فهو يمثل استمرار لحالة الصراع التي بدأت منذ عام ٢٠٠٣ والتي اتسمت بإثارة الفتنة بين المكونات العراقية، فهي اقرب الى حالة الطبيعة المتوحشة وحرب الكل ضد الكل على حد تعبير هوبز، أي استخدام وجه من وجوه الحرب وهو العنف بهدف تحقيق المصالح، لأن العنف إكراه يستهدف أرغام الخصم على تنفيذ إرادة تبحث عن الهيمنة، كما يرى (كارل فون كلوزفيتر)(٢). فالعلاقة بين السلطة الحاكمة والشعب العراقي لا تزال تعبر عن حالة من عدم الثقة والانسجام وتتسم بالهامشية ، وضعف الحوار الفعال المبني على قاعدة المساواة بين جميع فئات المجتمع العراقي، ومن ابرز مخرجاتها هو الفساد الاداري والمالي والمحاصصة وازمة الحكم والمشاركة السياسية وانعدام الامن والاستقرار، وهذه الحالة تعبر عدم رغبة افراد السلطة في التخلص من نزعة التسلط، والهيمنة والفساد على حساب بناء الدولة والمجتمع، رغم ان هذه الطبقة الحاكمة تفتقد إلى التأييد الشعبي، لكنها تمتلك زمام المبادرة في التحكم بالأوضاع وادارتها من خلال ما تمتلكه من قوة امنية قادرة على الحفاظ على الاوضاع على ماهي عليه، وبدعم خارجي، فهي تشعر أن استمرار الاستقرار الذي تعيش فيه هو بسبب استمرار الدعم الامريكي والاقليمي وبالتالي هي لا تتوانى عن منع القوى المجتمعية من المساهمة في صنع السياسة العامة، وقمعها المظاهرات كما حدث في المظاهرات التي بدأت في ١/١٠/ ٢٠١٩، في بغداد والمحافظات الجنوبية والتي كان من ابرز شعاراتها (نريد وطن) والتي ذهب ضحيتها الالاف من المتظاهرين بين شهيد وجريح بسبب استخدام العنف المفرط من قبل الاجهزة الامنية. ومن ابرز مظاهر هذا المشهد:

(٢) منعم صاحي العمار، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق، **مجلة قضايا سياسية**، العدد ١٨، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد:٢٠٠٩)، ص٢٧.

(٣) حسن السيد عز الدين بحر العلوم، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

– ان السلطة الحاكمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، التي تفتقد إلى وجود الهياكل والبنى الحزبية والفكرية القادرة على عقلنة ممارساتها وتنسيق نشاطاتها، تسعى إلى إبقاء كل التشريعات والقوانين بعيده عن الديمقراطية الحقيقية، في الوقت الذي تتباهى اعلامياً بتبني قيم المواطنة والحرية [١]. وقد قامت بارساء اسس بقائها في الحكم، سواء من خلال الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ او قانون الانتخابات او غيرها من التشريعات التي تحقق ذلك.

– رغم ان الفساد المستشري في بعض مؤسسات الدولة قد دمر هذه المؤسسات ووظائفها، الا انه الى الان لم يتم اتخاذ اجراءات عملية تؤدي للحد منه ومحاسبة الفاسدين بشكل كامل، كما ان اقتران المال بالسلطة في العراق والامتيازات الكبيرة التي لامثيل لها في العالم وفقاً للتشريعات التي قام اعضاء السلطة بتشريعها، قد دفع بعض افراد السلطة في العراق الى التفاهم فيما بينهم على الية البقاء والاستمرار في السلطة وتبادل الادوار.

– استمرار الخلل في البناء الدستوري والقانوني وحتى المؤسساتي، واحياناً يتم تجاوز القواعد الدستورية والالتفاف عليها، والعمل على ارباك العلاقة بين السلطات الثلاث بعيداً عن مبدأ الفصل بينها، وبما يؤدي الى سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، الى جانب عدم قيام الاخيرة بدورها في الرقابة والتشريع وبما يخدم المواطنين ويلبي حاجاتهم[٢].

– اثر الازمات الاقليمية والدولية على الاستقرار في العراق، فمثلا أي توتر في العلاقات الامريكية الايرانية قد يدفع الى التصعيد في الداخل العراقي وانتشار العنف من خلال تهديد المصالح الامريكية.

– لعبت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة دوراً كبيراً في خلق فجوة بين الدولة والمجتمع والعمل على تقليل هيبة السلطة الى جانب بيان تقصير السلطة والتعبير عن هذا التقصير وعرضة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والصحف او المسلسلات التلفزيونية, رغم الانتصارات الكبيرة التي حققها العراقيون على داعش، الا ان القوى السياسية لم تستطيع تجاوز خلافاتها ومصالحها لصالح بناء دولة المؤسسات، اذ برز الصراع على المغانم واثارة المشاكل الامنية والعشائرية بين اطراف تريد الحفاظ على مواقعها السابقة، وقوى اخرى برزت بعد الانتصار على داعش تسعى لفرض وجودها، فالسلطة السياسية في العراق

(١) ثامر كامل محمد، التحولات العالمية واشكاليات الاصلاح السياسي في الوطن العربي، **المجلة السياسية الدولية**، العدد السادس، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية (بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ٣٠-٣١.

(٢) حسنين توفيق ابراهيم، عبد الجبار احمد عبدالله، **التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص**، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٣)، ص٢٦.

بما تمتلكه من قوه مادية معنوية تسيطر بالفعل على أوضاع الحكم لمصلحة الفئات الاجتماعية الحاكمة.

ثانياً: مشهد الاستقرار المقترن بتحسن الوضع بشكل عام تشير الوقائع في التاريخ العربي الحديث ومنذ مطلع القرن التاسع عشر الى انه يزخر بالشواهد الدالة على تجذر فكرة الإصلاح على المستوى السياسي والفكري والاجتماعي[١].ويعد هذا المشهد الاكثر تفاؤلاً في ضل الاوضاع التي يمر بها العراق اليوم، وهو يفترض نجاح الشعب العراقي في الضغط على السلطة الحاكمة لأجراء تحولات جذرية واصلاحات عميقة في بنية الدولة العراقية، وضع عقد اجتماعي جديد يقوم على اساس المواطنة الحقيقية واحترام الحقوق والواجبات والمساواة امام القانون بهدف تجاوز حالة العنف والعنف المضاد وصولاً الى بناء دولة المؤسسات، اذ ان العنف خيار ويمكن الوقاية منه. وابرز مظاهر هذا المشهد:

– الوعي الجماهيري بسبب التدهور الكبير في الخدمات والتقصير الحكومي الواضح في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عام ٢٠٠٣، والذي اوصل الشعب الى قناعة راسخة وهي ان السلطة الحاكمة لم تعد تحقق امالهم، وان اغلب اعضائها قد وصل اليها بالتزوير والمال السياسي وهي تعاني من القصور في الاداء السياسي، ولذلك لابد من التغيير الجذري عن طريق الضغط المستمر من قبل ابناء الشعب العراقي من خلال المظاهرات والاعتصامات.

–التحول الكبير في الوعي الذي اصاب السلطة الحاكمة واحزابها بان مصيرهم قد اصبح في خطر وان البلد قد وصل الى حافة الهاوية وان الجميع سوف لن يسلم من هذا الانهيار، ولذلك لابد من اعادة النظر في مواقفهم بهدف الحفاظ على المكتسبات المادية التي تم الحصول عليها.

– الضغوط الدولية في متابعتها لمكافحة الفساد وغسيل الاموال في العراق ما رافقها من فرض عقوبات على السياسيين العراقيين من خلال قوائم تصدر دورياً، ومنها القوائم التي اصدرتها وزارة الخزانة الامريكية وشملت عدد من السياسيين العراقيين.

– التخلص من ثقافة التسلط واحتكار السلطة وأجراء إصلاحات عميقة على بنية المؤسسات السياسية، سواء كان ذلك في قاعدتها الاجتماعية، أو في توجهاتها السياسية، والعمل على

(١) عبد الإله بلقزيز، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، حلقة نقاشية حول الاصلاح السياسية في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٣٠٤ (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٩٢.

أيجاد السلطة الشرعية القانونية، القائمة على رضا المحكومين، وقناعتهم بالسلطة الحاكمة، وان يكون هناك تفاعل بين السلطة والمجتمع ، تتمكنان بموجبه وعن طريق الحوار الجاد إلى التوصل إلى أجماع سياسي حول أسس وأهداف العمل السياسي [١].

– اعادة النظر بالدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وقانون الانتخابات وقوانين وكل القوانين التي تم تشريعها لتتلاءم مع الواقع الجديد وتجاوز عقد الماضي والتفكير بمنطق المستقبل أي بمعنى أن لا تكون النخب الاجتماعية المتنافسة في تفكيرها وردود أفعالها حبيسة الماضي وما تركه من أثار عليها، بل تعمل على الارتقاء بأفق تفكيرها نحو المستقبل، وان يكون انتقال السلطة وسريانها في جسم المجتمع يسير سيراً طبيعياً مواكباً لما يحدث من تطورات في العالم [٢].

– اعادة النازحين والمهجرين العراقيين الى مناطقهم للتخلص من حالة عدم الاستقرار والظلم والاضطهاد، وان لا يكونوا لغمة سائغة بيد الارهاب، والعمل على اجراء مصالحة وطنية حقيقية، وتفعيل دور القضاء وتشكيل لجان تقصي وكشف الحقائق ومحاسبة مرتكبي الجرائم وتحقيق العدالة الانتقالية، وايجاد اليات للحوار والنقاش واحترام الاخر.

– حصر السلاح بيد الدولة من خلال التفاهم مع مسؤولي الفصائل المسلحة وعادة النظر بتشكيلات القوات المسلحة وتأسيس جيش مهني قادر على حماية الحدود الخارجية واناطة مهمة الامن الداخلي بالشرطة، وتفعيل دور المخابرات والاستخبارات والامن الوطني.

أن فرضيات نجاح هذا التحول سوف تؤدي إلى تحييد العنف والعنف المضاد كاسلوباً في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي في العراق، من خلال قيام السلطات الثلاث بالعمل على توفير كل المتطلبات الشعبية، ووضع خطة متكاملة تأخذ في الاعتبار اعادة النظر في موارد وامكانيات البلاد لإعادة النظر في السياسات السابقة، ومعالجة اسباب العنف كوسيلة للحد منه وللقضاء عليه، وخلق شروط الانسجام المتنامي بين جميع مكونات الدولة.

الخاتمة

العنف ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات الانسانية وهو قديم قد البشرية، وقد مثل جزء من الموروث التاريخي في العراق، فالتاريخ العنيف في العراق ساهم في زرع الخوف والقلق في نفس العراقي، اذ اصبحت جزء من سلوك هذا الفرد، وهو ظاهرة مركبة في اسبابها

(١) قاسم علوان سعيد، **التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بحث في امكانية تداول السلطة سلمياً**، (الاردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨) ص٣٨١-٣٨٥.

(٢) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان**، سلسلة الثقافة القومية(٢٦)، قضايا الفكر العربي (٢)، ط٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول ٢٠٠٤)، ص ص ٥٩ – ٦٠.

اذ تقف خلفها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة, ويعد العنف من المشاكل الكبيرة والخطيرة التي عانى منها المجتمع العراقي والتي هددت بنيته المجتمعية وكادت ان تؤدي بها الى الانهيار، اذ زادت فرص الانفجار الاجتماعي وأسهمت الاوضاع في اقناع العديد من أفراد المجتمع بخيار العنف، بسبب اخفاقات التنمية والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة وارتفاع نسب البطالة، وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم، وخصوصاً بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي كان السبب الرئيسي في ظهور هذا العنف، من خلال توظيف ادارته لمجموعة من العوامل بالشكل الذي يؤدي الى عدم الاستقرار في العراق، والذي شكل جزء من المشروع الامريكي في العراق بهدف ضرب النسيج المجتمعي، من خلال تبني مشروع امريكي طائفي، وقد تجسد ذلك من خلال قيام الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) بتشكيل مجلس الحكم على اساس محاصصة طائفية، شكلت فيما بعد الاساس الذي تم بموجبة توزيع واشغال المناصب الادارية في دوائر الدولة العراقية، بغض النظر عن الكفاءة والمهنية والنزاهة، الى جانب وضع امتيازات مالية عالية لمن يدير هذه المناصب بحيث اصبحت الثروة جزء من هذ المنصب، وما ارافقه من فساد وصفقات جعلت العراق يحتل المراكز الاولى في حجم الفساد عالمياً.

الاستنتاجات

١-رغم ان العنف في المجتمع العراقي لا يخلو من دافع غريزي حسب ما تقرره النظريات، الا ان العنف الذي مر به العراق خلال العقد الاخير كان بسبب دور العامل الخارجي وقصور نظرة السلطة السياسية لوظائفها في النظام الديمقراطي.

٢-ان العامل الخارجي الذي قاد ورحب بالتحول الديمقراطي في العراق قد لعب دوراً سلبياً في تطبيق هذا التحول، فلم يكن هدفه الانتقال بالعراق الى دولة المؤسسات ليكون نموذجا لغيره من الدول المحيطة به، بل كان هدفه تحقيق مصالحة من خلال نشر العنف في العراق وضرب النسيج المجتمعي بتقسيمة الى طوائف ومذاهب متناحرة.

٣-يجب ان تعمل السلطة الحاكمة على المحافظة على الانتصار الذي حققه ابناء العراق بدمائهم بالقضاء على داعش، وان تحترم وتقدر هذه التضحيات الكبيرة وتعمل على ايجاد اليات الاستقرار وعدم اعطاء فرصة للإرهاب للعودة مرة اخرى.

٤-ان مواجهة العنف في العراق والحد منه لا يتم من خلال استخدام العنف المضاد بل من خلال وضع فلسفة ورؤية موحدة لمعالجة اسباب العنف، من خلال خطة تشترك فيها كل

الوزارات العراقية بجدول زمني من خلال تفعيل دور القضاء وتشكيل لجان تقصي وكشف الحقائق ومحاسبة مرتكبي الجرائم وتحقيق العدالة الانتقالية وجبر الضرر وعملية الاستشفاء.

٥- اعادة النظر بالدستور وبعض الصادرة وتفعيل دور المؤسسات القضائية والرقابية ومؤسسات مكافحة الفساد، واجراء عملية مراجعة للعملية السياسية ونتائجها على الصعيد الداخلي، ووضع اليات جديدة تتلاءم مع التطورات الجديدة، ترجح منهج الحوار المبني على درجة من التفاهم والثقة واحترام الاخر بعيداً عن الاتهامات أو محاولة نفي الاخر وبناء دولة المواطنة.

المصادر

١ـ الكتب

(١) بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدا مرجو، ط١، ترجمة عمر الايوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦) .

(٢) حسنين توفيق ابراهيم، عبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، (دبي، مركز الخليج للأبحاث ،٢٠١٣).

(٣) خضر عباس عطوان، أحمد عبد الله ناهي، السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨) .

(٤) صادق الاسود ،علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ،(بغداد: دار الحكمة للطباعة ،١٩٩٠).

(٥)علي طاهرحمود،النخبة الكردستانية:الدولة،الهوية(الاردن،مؤسسةفريدريش ايبرت،٢٠١٩

(٦) فراس عبد الرزاق السوداني، نحو وعي دستوري عراقي، العراق، مستقبل بدستور غامض ،(عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).

(٧) قاسم علوان سعيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بحث في امكانية تداول السلطة سلمياً، (الاردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨) .

(٨) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، سلسلة الثقافة القومية(٢٦)، قضايا الفكر العربي (٢)، ط٣،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول ٢٠٠٤).

(٩) ناظم نواف ابراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر ،(بيروت: دار مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٥).

(١٠) نيفين مسعد عبد المنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٥) .

٢ـالمجلات

(١) احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ، العدد ٢٥، العراق، ٢٠١٣ .

(٢) احمد شكر حمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، (دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٢، العراق، ٢٠١٨ .

(٣) اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق، مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد (٢)، بغداد ،٢٠٠٦.

(٤) ثامر كامل محمد ،التحولات العالمية واشكاليات الاصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة السياسية الدولية، العدد السادس، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧.

(٥) حسناء ناصر ابراهيم، البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي , العدد ١٩, العراق، 2009 .
(٦) حسن لطيف كاظم، البطالة في العراق، المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكم ، بغداد، 2009 .
(٧) شاكر عبد الكريم فاضل، العنف السياسي في العراق رؤية اجتماعية – سياسية : المؤتمر العلمي الاول لكلية القانون، جامعة ديالى، المطبعة المركزية ،٢٠١١.
(٨)عبد الخالق حسين،اسباب نشوء الحركات المتطرفة،الحوار المتمدن،العدد٨١١(-٢١/ ٤ – ٢٠٠٤
(٩) عبد الإله بلقزيز، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، حلقة نقاشية حول الاصلاح السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٤، بيروت، ٢٠٠٦.
(١٠) قاسم علوان سعيد، معوقات اداء البرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٣٨، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٩ .
(١١) منعم صاحي العمار، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٨، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،(بغداد:٢٠٠٩) .
(١٢) همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام ٢٠١٨،مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية ،العدد١٦(العراق: ٢٠١٩).

الانترنت

(١) الامية / ٢٥ /٢٠١٩/٩ https://ar.wikipedia.org/wiki
(٢) حسن سعد عبد الحميد، دور الإعلام في الترويج للعنف وسط الشباب، ٣٠ /٢٠١٩/٩ https://democraticac.de
(٣)دراسة عن آثار العنف في وسائل الإعلام،٣٠ /٩ /٢٠١٩ ttps://ar.wikipedia.org/wiki
(٤) رستم محمود، حكاية الفساد في العراق، المؤسسات المعلولة، تاريخ التصفح ٢٤ / ٩/ ٢٠١٩ https://www.alhurra.com/a
(٥)عبد القادر الجنابي، فضائح الفساد في العراقhttps://www.alarabiya.net/ar/2019/09/24

الرسائل والاطاريح

(١) زينب علي مظلوم, تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد : دراسة تطبيقية على العراق, رسالة ماجستير في الجغرافية , كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى,٢٠١٩.
(٢) عمر سعد مطلك، دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في ترسيخ قيم المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٧.
(٣) هوازن خضر محمود، ظاهرة التهجير في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الاسباب والنتائج، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل ,٢٠١٧.